التحديات التشريعية وأثرها في فاعلية المشاريع الصغيرة لتحقيق التنمية المستدامة

م.د. ندى مهدي خلف

كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم العلوم المالية والمصرفية/ جامعة البصرة

Email : lec.nada.mahdi@uobasrah.edu.iq

الملخص

تؤدّي التشريعات دورًا أساسيًا في تمويل المشاريع الصغيرة، حيث توفّر إطارًا قانونيًا منظّمًا وداعمًا للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، من خلال سنّ القوانين لتنظيم وحماية المشاريع الصغيرة، ممّا يؤدّي بطبيعة الحال إلى تشجيع الابتكار والتوسّع. كما تساعد التشريعات في تسهيل الوصول إلى التمويل وتقديم الدعم اللازم للمشاريع الصغيرة.

وممّا لا شكّ فيه أنّ القطاع المصرفي يُعَدّ من أهمّ القطاعات في الدولة، حيث يؤدّي دورًا مهمًا في النشاط الاقتصادي من خلال توفير السيولة النقدية اللازمة لتمويل هذه المشاريع، كما يُعَدّ إحدى المؤسّسات المؤثّرة في السياسة المالية والنقدية، وبالذات في مجال الائتمان الداخلي والخارجي، لما يؤديه من دور الوساطة بين المقرضين والمستثمرين. وهذا بدوره يعمل على تعزيز الاقتصاد الوطني وتحقيق الرفاهية من خلال تقليل حالات الفقر والقضاء على البطالة، ممّا يُسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: المشاريع الصغيرة ، التنمية المستدامة ، التشريعات ، المصارف الإسلامية.

Legislative Challenges and Their Impact on the Effectiveness of Small Enterprises in Achieving Sustainable Development

Lect .Dr. Nada Mahdi Khalaf

College of Administration and Economics, Department of Banking and Financial Sciences / University of Basrah

Email : lec.nada.mahdi@uobasrah.edu.iq

Abstract

Legislation plays a fundamental role in financing small enterprises by providing a regulated and supportive legal framework for small and medium-sized enterprises (SMEs). By enacting laws that organize and protect small businesses, legislation naturally encourages innovation and expansion. It also facilitates access to financing and provides the necessary support for small enterprises.

Undoubtedly, the banking sector is one of the most vital sectors in any country, as it plays a significant role in economic activity by supplying the liquidity required to fund these enterprises. Moreover, banks are influential institutions in both fiscal and monetary policy, particularly in the areas of domestic and foreign credit, given their intermediary role between lenders and investors. This, in turn, strengthens the national economy and promotes social welfare by reducing poverty and eliminating unemployment, thereby contributing to the achievement of sustainable development.

Keywords : Small enterprises, Sustainable development, Legislation, Islamic banking.

المقدمة

يتكوّن الجهاز المصرفي في العراق من البنك المركزي العراقي، الذي نُظِّم بموجب قانون البنك المركزي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤، والذي يشرف على المصارف الحكومية، وأخرى خاصة، وثالثة تمثّل فروعًا لمصارف أجنبية. كما توجد سبع مشاركات عربية وأجنبية في رؤوس أموال المصارف العراقية. وتُنظَّم هذه المصارف بموجب قانون المصارف العراقي رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤، حيث سمح هذا القانون بمشاركة المصارف الأجنبية في رؤوس أموال المصارف العراقية، وقد تراوحت هذه المشاركة بين (٤٥% إلى ٨٥%).

هذا بالإضافة إلى المصارف الإسلامية، التي تُنظَّم أحكامها بموجب قانون المصارف الإسلامية رقم (٤٣) لسنة ٢٠١٥ في العراق، حيث بدأت بالظهور منذ عام ١٩٩٣، وهي تمارس نشاطها وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية.

ولا يخفى ما للجهاز المصرفي من مزايا مؤثرة في اقتصاد البلد؛ فهو يُعدّ من أسرع القطاعات استجابةً للمتغيرات المحلية والدولية، كونه يُعتبر شريكًا في إدارة الاقتصاد والقيام بتمويل خطط التنمية المستدامة بشكل ملموس، فهي هدف يسعى إلى تحقيقه من خلال أهدافه المرسومة قانونًا. كما تسعى المصارف إلى تبنّي خطط استراتيجية تتضمّن في طياتها خططًا مستدامة. ويضع القانون مسؤولية واضحة على الأفراد والشركات والمؤسسات لاتخاذ إجراءات مستدامة، من خلال الالتزام بالقوانين والضوابط ذات العلاقة بأبعاد التنمية المستدامة وتطبيقها بشكل ملحوظ.

وهو ما يهدف إليه قانون البنك المركزي؛ حيث نظّمت المادة (٣) منه الأهدافَ الرئيسة للبنك المركزي العراقي، وهي: تحقيق الاستقرار في الأسعار المحلية، والعمل على الحفاظ على نظام مالي ثابت يقوم على أساس التنافس في السوق. ويعمل البنك المركزي العراقي، تماشيًا مع الأهداف سالفة الذكر، على تعزيز التنمية المستدامة، وإتاحة فرص العمل، وتحقيق الرخاء في العراق.

أهمية الموضوع:

تتجلّى أهمية الموضوع في تسليط الضوء على دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال التشريعات القانونية التي تدعم التطبيق الأمثل لهذا المفهوم، والتي تُسهم في استحداث وتوفير فرص العمل. كما أن العمل على تطوير وتوسيع المشاريع الصغيرة يُعدّ منطلقًا رئيسيًا لزيادة معدلات الطاقة الإنتاجية، مما يُسهم بشكل فاعل في معالجة مشكلات البطالة والفقر، بعد بيان أسبابهما.

إشكالية البحث

تكمن إشكالية البحث في تحديد تأثير التشريعات القانونية على المشاريع الصغيرة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، ودور المصارف في تخطي عقبات السياسة الائتمانية المتشددة، التي اتُّبعت من قِبل المصارف العراقية، خاصة بعد سنة ٢٠٠٣، والمتمثلة في ارتفاع معدلات الفائدة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض حجم التمويل الممنوح للمشاريع عمومًا، وللمشاريع الصغيرة خصوصًا، رغم ما تؤديه هذه المشاريع من دور في التقليل من حالات البطالة والفقر.

كما تتجلى الإشكالية في تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف في التشريعات العراقية، بهدف وضع حلول ناجعة تتعلق بتمويل المشاريع الصغيرة، وتعزيز دورها في تحقيق التنمية المستدامة.

أهداف البحث

تهدف الدراسة إلى الكشف عن مدى اهتمام القطاع المصرفي بالتنمية المستدامة على مختلف الأصعدة، وتنظيم هذا الاهتمام من خلال التشريعات القانونية، مع إبراز دور المصارف في تحقيق هذه التنمية من خلال تمويل المشاريع الصغيرة، للحد من ظاهرة البطالة، والتقليل من حالة الفقر، وصولًا إلى الرفاهية التي تسعى الدول إلى تحقيقها لمواطنيها عبر آليات التنمية المستدامة. كما تهدف إلى تسليط الضوء على هذه التنمية التي أصبحت مطلبًا عالميًا، وفهم طبيعتها وأبعادها.

منهجية البحث

سنَعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته طبيعة الموضوع، أي وصف الظاهرة المدروسة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، وتحليل المعطيات التي نتوصّل إليها وربط دلالاتها، بهدف الوصول إلى جملة من الاستنتاجات. وعليه، ستُتناول هذه الدراسة في مبحثين، فضلًا عن المقدمة: نخصّص المبحث الأول للتمويل المصرفي للمشاريع الصغيرة في ظل القوانين النافذة. أما المبحث الثاني، فسيتناول أثر تمويل المشاريع الصغيرة في تحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الأول: التمويل المصرفي للمشاريع الصغيرة في ظل القوانين النافذة

يؤدّي التمويل المصرفي للمشاريع بصورة عامة، وللمشاريع الصغيرة بصورة خاصة، دورًا مهمًّا، لا سيّما في السنوات الأخيرة، لما لهذه المشاريع من دورٍ مهم وفعّال في القضاء على العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها طبقات عديدة في المجتمع.

وقد أولى المشرّع العراقي تلك الخطوات أهمية بالغة، من خلال سنّ العديد من التشريعات التي تُعدّ تكريسًا للعدالة، وتمكينًا للمجتمعات، والتي تُشجّع وتنظّم تمويل المشاريع من أجل تحقيق رفاهية المجتمع، التي تصبّ في نهاية المطاف في تحقيق التنمية المستدامة.

لذا، سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين:

- نتناول في الأول ماهيّة المشاريع الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.
- ونتناول في الثاني دور المصارف في تمويل المشاريع الصغيرة.

المطلب الأول: ماهية المشاريع الصغيرة ودورها في التنمية المستدامة

اختلف الباحثون في تحديد تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إذ إنّ هذه المشاريع، سواء كانت صغيرة أو متوسطة، لها مفاهيم نسبية تختلف من دولة إلى أخرى، ومن قطاع إلى آخر. كما تختلف تلك المفاهيم بين الدول النامية والدول المتقدمة، باختلاف اعتماد المعايير (الكمّية والنوعيّة) التي استُند إليها في وضع هذا التعريف. وتتمثّل هذه المعايير بـ: حجم الميزانية، الأصول الثابتة، النقد، السيولة، تجهيزات الإنتاج، عدد العمّال، الحصة السوقية، عدد الزبائن، والتكنولوجيا المستخدمة في المشروع ... ألخ)[١].

وعرفت المشاريع الصغيرة من قبل المعهد العالمي الأمريكي للمحاسبين القانونين المعتمدين بأنها الوحدات الهادفة للربح ولديها عدد محدد من العالمين[٢].

أي قوة محركة، أو (٢٠) عاملاً كحدّ أقصى. كما عرفت المشروعات الصغيرة من قبل منظمة اليونيدو الأممية بأنها المشاريع التي تستخدم عمالًا بأجر، وعدد المشتغلين فيها يتراوح من (١٠-٥٠) عاملاً، ويديرها مالك أحد في المشاريع التي تستخدم، وفي المشاريع التي لا تستخدم أي قوة محركة[٣]، أما المشاريع المتوسطة يعمل فيها ما بين (٥٠-١٠٠) عامل[٤]

أما في العراق، فقد كانت وزارة التخطيط العراقية لغاية عام ١٩٨٣ تضع معيارًا واحدًا لمفهوم المشروع الصغير وهو عدد العاملين، حيث إن المشاريع الصغيرة وفقًا لهذا المعيار تستخدم عددًا من العمال يتراوح بين (١-٩) عمال، أما المشاريع المتوسطة فهي التي تستخدم عددًا من العمال يتراوح بين (١٠-٢٩) عاملًا، وما زاد عن هذا العدد يعد من المشاريع الكبيرة. بعدها أضافت له معيارًا آخر وهو أن رأس مال المكائن والمعدات يجب أن لا يزيد عن ١٠٠ ألف دينار[٥].

عليه فإن المشاريع الصغيرة تعد جزءاً من منظومة المشاريع الكبيرة فهي تمتلك العناصر ذاتها إلا أنها أصغر من حيث عدد الأيدي العاملة وحجم رأس المال وعدد العمليات ونوع التكنلوجيا المستخدمة[٦]، كما أشار لذلك المشرع المصري، حيث عرّف المشروعات الصغيرة بأنها كل مشروع يبلغ حجم أعماله السنوي مليون جنيه ويقل عن ٥ ملايين جنيه، أو كل مشروع صناعي حديث التأسيس يبلغ رأس ماله المدفوع أو رأس ماله المستثمر بحسب الأحوال ٥٠ ألف جنيه ويقل عن ٥ ملايين جنيه[٧].

وبطبيعة الحال، تتعدد المشاريع من حيث نوعية المشروع، منها ما هو متعلق بالنشاط الصناعي، أو الزراعي أو الخدمي أو التجاري أو الإنتاجي. كما يمكن أن تقسم المشاريع من حيث

الهدف إلى مشروع صغير تنفيذ لمشروع كبير، أو مشروع صغير لتحقيق الربح والدخل، أو مشروع صغير لإشباع الحاجات أو لإيجاد فرص عمل. كما يقسم من حيث الإنتاج إلى مشروع علمي، أو صناعات عائلية، أو نظام حرفي يدوي، أو نظام الورش. ويقسم أيضًا من حيث الشكل القانوني: ملكية فردية أم ملكية مشتركة، أو شركة بسيطة. ومن حيث الحجم: صغيرة جدًا، متناهية الصغر[٨]، عليه، نتوصل إلى أن أسس التمييز بين المشاريع تتمحور حول حجم المشروع وعدد العاملين فيه.

أما التنمية المستدامة، فلها عدة مفاهيم منها مفهوم اقتصادي واجتماعي وسياسي وبيئي، وأخيرًا المفهوم التقني. فقد عرفها روبرت سولو بأنها "عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها في الحالة التي تركها عليها الجيل الحالي"[٩].

التعريف الأكثر شيوعًا في الأوساط الأكاديمية والمهنية للتنمية المستدامة، بموجب تقرير برونتلاند الذي أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية عام ١٩٨٧، هو التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على إشباع احتياجاتها[١٠]، وتقوم التنمية المستدامة على ركائز ثلاثة وهي الشفافية والتمكين و الإنصاف والنمو.

عرّفها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (اليونيدو) بأنها "تنمية موالية للناس وموالية لفرص العمل وموالية للطبيعة، وهي تعطي أولوية للحد من الفقر والعمالة المنتجة والتكامل الاجتماعي وإعادة توليد البيئة، وهي توازن بين الأعداد البشرية وما لدى المجتمعات من قدرات متنوعة، وما لدى الطبيعة من قدرات هائلة" [١١].

يتضح من خلال هذا التعريف الذي أورده البرنامج الإنمائي أن التنمية المستدامة بأنها برنامج يركز على الطبقة الفقيرة ويوسع من نطاق الفرص المتاحة لهم في العمل وتعدد الخيارات الملائمة حسبما يتلاءم مع طريقة معيشتهم. وقد وضعت عدة أهداف للتنمية المستدامة من قبل منظمة الأمم المتحدة، وضحتها بصورة تفصيلية تتضمن سبعة عشر هدفًا، وهي: إنهاء الفقر بكافة أشكاله، إنهاء الجوع، وضمان حياة صحية، وضمان جودة التعليم..... الخ[١٢]، كما أن التنمية المستدامة لها العديد من الأبعاد المترابطة والمتكاملة في إطار تفاعلي يتسم بالدقة والتنظيم والترشيد. وهذه الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ليست مجرد أبعاد، بل هي منظومات فرعية ضمن منظومة التنمية المستدامة[١٣].

على الرغم من عدم إيراد تعريف قانوني للتنمية المستدامة، إلا أن القانون يؤدي دورًا رئيسًا في ضمان مبدأ المساواة والمعاملة العادلة للجميع في توزيع الموارد والاستفادة من الفرص والحصول على الخدمات. كما تتيح أحكامه الوسائل الممكنة للمجتمعات والأفراد بالدفاع عن الحقوق والمطالبة بالتعويضات المناسبة والمشاركة الفعالة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

نلاحظ أن الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، وهو القانون الأعلى والأسمى في البلاد والذي يحدد حقوق وحريات الأفراد في المجتمع والأسس التي تنظم المجتمع وطبيعة العلاقة بين مكوناته، قد نص على التنمية والعدالة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية في العمل والضمان الاجتماعي، قبل الإعلان عنها كأهداف للتنمية المستدامة في أيلول ٢٠١٥ بعقد من الزمن.

لذا فإن الدستور ينسجم إلى حد كبير مع روح وأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، ويتضمن مواد نصت على تعزيز الحكم الرشيد والمساواة وحقوق الإنسان وعدم استبعاد أي فئة أو قومية. وتمثل النصوص الدستورية تقدمًا في مجالات حقوق الإنسان في التعليم والصحة والحماية الاجتماعية والحق في التنمية. ويتضمن نصوصًا تعنى بتعزيز الحكم والمساواة وفصل السلطات. ويمكن القول إن الدستور يراعي حقوق الجميع وعدم ترك أحد أو فئة اجتماعية في الخلف. وهذه القوانين تتمثل في تكافؤ الفرص، فقد نصت المادة (١٦) من الدستور على أن "تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع العراقيين، وتكفل الدولة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك."

المطلب الثاني: دور التشريع في تمويل المشاريع الصغيرة

للتعرف على دور المصارف في تحقيق التنمية المستدامة، لا بد من توضيح مفهوم المصرف، فالمقصود بكلمة مصرف بموجب المادة (١/ثالثًا) من قانون المصارف النافذ: "كل شخص يحمل ترخيصًا أو تصريحًا بمقتضى هذا القانون لمباشرة الأعمال المصرفية، بما في ذلك شركة حكومية منشأة وفق أحكام قانون الشركات الحكومية المرقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ المعدل".

كما قد حدد المشرع وظائف المصارف بموجب المادة (٢٧) من قانون المصارف العراقي، حيث نصت على أن المصرف يمكنه ممارسة الأنشطة التالية: الاكتتاب في الأسهم والسندات وإدارة المشاريع، وإدارة رأس المال، وإدارة المحافظ، والتسوية والتحويلات المالية، وتقديم التمويل، وتقديم الخدمات المصرفية، والوساطة في الأوراق المالية، والبيع والشراء، والتمويل التجاري.

من خلال تعريف المصارف وتحديد وظائفها وأهدافها، تتضح العلاقة التي تجسد دور المصارف في تحقيق التنمية المستدامة، فيما لو وجهت بشكل مباشر من أجل تحقيق الأهداف التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة، ومن هذه الوظائف تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ويعرف التمويل بأنه الإمداد بالأموال أوقات الحاجة إليها، وأن طلب التمويل لا يقتصر على الأشخاص المعنوية (الشركات، الدولة) بل يشمل الأفراد أيضًا. والتمويل من الناحية القانونية هو عملية تزويد الأفراد أو الشركات أو المؤسسات بالأموال اللازمة لتحقيق أهداف مالية أو استثمارية، وقد يكون هذا التمويل من مصادر داخلية مثل الأرباح المتراكمة، أو خارجية مثل قروض البنوك والاستثمارات أو التبرعات[١٤].

ومفهوم تمويل المشاريع الصغيرة يُقصد به تقديم الخدمات المالية إلى الأشخاص ذوي الدخل المنخفض أو معدومي الدخل. ويهدف تمويل المشاريع الصغيرة إلى تحسين المستوى المعيشي لأصحاب هذه القروض وعوائلهم، أو المحافظة على بعض النشاطات الاقتصادية التي تدر عليهم دخلًا مستمرً [١٥].

يمثل التمويل المصرفي أحد أهم الوظائف التي تقوم بها المصارف الحكومية والخاصة من أجل دعم وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من خلال تقديم القروض للمشاريع القائمة والتي ما تزال قيد الإنشاء، لدعم وتشجيع هذه المشاريع.

فمن خلال دور الجهاز المصرفي في تمويل المشاريع الإنتاجية التي تعمل على زيادة معدلات إحلال المنتجات المحلية عوضًا عن نظيراتها المستوردة، يُمكن تحقيق أكثر من هدف، الأول هو تحقيق الاستقلال الاقتصادي والوطني وبناء قاعدة إنتاجية صلبة تحمي البلاد من تقلبات السوق الدولية، وزيادة معدلات التشغيل، ومكافحة البطالة، والحد من اتساع رقعة الفقر، والاهتمام ببناء تكنولوجيا وطنية[١٦]، والعمل على تطوير وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أهم روافد عملية التنمية المستدامة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي في الدول بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص، انطلاقًا من جعلها أساسًا لزيادة الطاقة الإنتاجية والمساهمة في تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية من خلال التقليل من الفقر والقضاء على البطالة، وهو الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة. لذا أخذت معظم الدول بالتركيز عليها من خلال التشجيع على إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وخاصة بعد أن أثبتت قدرتها على معالجة المشكلات الرئيسة التي تواجه الاقتصاديات المختلفة[١٧].

وقد أثبتت العديد من الدراسات قدرة المشاريع الصغيرة على التقليل من ظاهرة البطالة، وذلك من خلال توفير فرص العمل لعدد كبير من القوة العاملة، وتطوير وتنمية طاقاتهم، إذ تمارس المشاريع الصغيرة دورًا كبيرًا في البلدان المتقدمة والنامية[١٨].

لذا أخذ تمويل المشاريع الصغيرة بالتزايد في معظم الدول النامية من أجل تقليص دور الدولة في الأنشطة الاقتصادية والتحول نحو تنمية القطاع الخاص، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أصبحت هذه المشاريع تمثل أداة أكثر فعالية لمعالجة ظاهرة البطالة المتفشية في العديد من الدول، بما فيها العراق، من خلال توفير فرص عمل لرفع مستوى معيشة الأفراد من أجل تحقيق تنمية مستدامة، وبالرغم من تعدد وتنوع مصادر التمويل في معظم دول العالم، إلا أن الحصول على التمويل الملائم عملية ليست بالسهلة من حيث إقناع الممولين بتقديم القروض لمثل هذه المشاريع الصغيرة، من خلال دراسة تقديم التمويل من عدة جوانب، من حيث القدرة على تسديد القرض، ومقدار رأس

المال الذي يدل على القوة المالية للمستثمر، والضمانات التي يقدمها صاحب المشروع، بالإضافة إلى السمعة وسلوكيات مقدم الطلب، مرفقة بدراسة جدوى اقتصادية حول المشروع[١٩].

في العراق، بعد عام ٢٠٠٣ وبسبب سياسة الانفتاح على الاقتصاد العالمي، تراجع تمويل المشاريع الصغيرة، ولكن منذ ٢٠٠٧ ظهر الاهتمام جليًا بهذه القروض من أجل تشجيع الصناعة وحل مشكلة البطالة. فقد تم وضع برنامج حكومي خاص من أجل تقديم قروض للمشاريع الصغيرة عن طريق (مصرف الرافدين)، إلا أن هذا البرنامج لا يرتقي إلى درجة الحل الشامل لتمويل هذه المشاريع، وإنما يعد مجرد محاولات ومبادرات متواضعة لمحدوديتها وقلة حجمها ونوعها، ومن هذه المبادرات: مبادرة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عام ٢٠٠٧، حيث خصصت مبلغ ١٥ مليون دولار لكل محافظة للقروض الصغيرة من أجل تشغيل أكبر عدد ممكن من العاطلين عن العمل والقضاء على الفقر، ومبادرة اتحاد الصناعات العراقية أيضًا في ٢٠٠٧، حيث تم تخصيص مبلغ ٤٠٥ ملايين دولار لكل محافظة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ولم يصرف منها سوى ٩٠ مليون دولار[٢٠].

ومبادرة الشباب العراقي وهو برنامج مبتكر يعمل على توفير فرص عمل للشباب الذين يتراوح أعمارهم بين(١٨-٣٥) عاما من أجل تأسيس مشاريع جديدة[٢١]، ومبادرة الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة عام ٢٠٠٩، حيث خصصت مبلغ ٢٧٠ مليون دينار عراقي من أجل تحسين الواقع الاقتصادي العراقي من خلال تقديم القروض الميسرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، بهدف القضاء على البطالة من خلال توفير فرص العمل لأصحاب هذه المشاريع ونموها، وخلق فرص لاقتصاد لا يعتمد على عوائد النفط فقط[٢٢].

وعلى الرغم من قصر تجربة الشركة العراقية للتمويل في مجال تمويل المشاريع الصغيرة، إلا أنها أظهرت نجاحًا في التمويل وعملت على نشر ثقافة التمويل بين المقرضين والمقترضين. وكذلك تمويل مصرف الرشيد للمشاريع الصغيرة في ٢٠١٠، حيث منح المصرف محفظة إقراض لتشمل قروضًا للمشاريع الصغيرة الفردية والمشتركة من أجل دعم الاقتصاد الوطني[٢٣]، وقد تمثل صدور قانون دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل رقم ١٠ لسنة ٢٠١٢ لغرض دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل من خلال تقديم القروض الميسرة، وفي إطار استكمال بناء القابلية على الاستخدام والعمالة في مجال برنامج العمل اللائق، وتقليص حجم البطالة، وتوسيع ثقافة التشغيل الذاتي والعمل الحر، وتشجيع المبادرات الفردية والخاصة[٢٤].

وقد تضمن قانون التعديل الأول لقانون المشاريع الصغيرة المدرة للدخل رقم ١٠ لسنة ٢٠١٢ المنشور في الوقائع العراقية بالعدد ٤٧٢٨ في ٢٠٢٣/٧/١٠ تعديلات كبيرة تصب في دعم هذه المشاريع بشكل كبير لتحقيق الأهداف المرجوة من ذلك[٢٥].

المبحث الثاني: أثر تمويل المشاريع الصغيرة في تحقيق التنمية المستدامة

أخذ أثر تمويل المصارف للمشاريع الصغيرة يزداد في عالمنا يومًا بعد يوم، نتيجة التطورات الاقتصادية المتمثلة في تشجيع المبادرات الفردية ودعم المشاريع الصغيرة، وصولًا إلى تقليص دور القطاع العام والتركيز على القطاع الخاص. ويتم الإشارة إلى هذه الأهمية من خلال[٢٦]:

١- تلبية رغبات الأفراد في الاستقلالية وتحقيق طموحاتهم.

٢- رفع مستوى المعيشة والذي يسهم في معالجة اهم المشكلات الاجتماعية وهي البطالة.

٣- قدرتها على توفير فرص العمل بنسب عالية جدا مما يؤدي إلى تقليص نسبة البطالة.

٤- للمشاريع الصغيرة دور مهم في زيادة الناتج القومي، وخاصة في الدول النامية، إذ تؤدي إلى تحقيق مشاركة جميع شرائح المجتمع في الناتج القومي من خلال عمليتي الادخار والاستثمار.

٥- تتميز المشاريع الصغيرة بدور فعّال في معالجة مشكلة البطالة أكثر مما تساهم به المشاريع الكبيرة، وذلك بسبب كثرة عددها وانتشارها الواسع في جميع المناطق.

٦- تقوم المشاريع الصغيرة بدور مهم في نشاط المشاريع الكبيرة، إذ تُعد الأساس الذي تقوم عليه، بل وتعتمد بشكل كبير جدًا على جهود المشاريع الصغيرة.

٧- تساهم المشاريع الصغيرة في تنويع الهيكل الاقتصادي من خلال أنشطتها المتعددة والمتباينة.

٨- من الناحية الفنية، تُعد المشاريع الصغيرة إحدى أهم مفردات التطور التكنولوجي، وذلك لقدرتها الفائقة على تطوير وتحديث عمليات الإنتاج بشكل أسرع.

المطلب الأول: دور المشاريع الصغيرة في تقليص مشكلة البطالة

تُعد البطالة ظاهرة عالمية لها عدة آثار اقتصادية واجتماعية سلبية، تعمل الدول المتقدمة والنامية على مكافحتها. ويُعزى سبب البطالة في الدول النامية إلى زيادة معدلات النمو السكاني، وقصور النمو الاقتصادي عن مواكبة هذا النمو السكاني. يُضاف إلى ذلك ضعف المدخرات المحلية، مما يعيق تحويلها إلى استثمارات لازمة لخلق فرص عمل لكل شخص قادر عليه وراغب فيه[٢٧].

تعني البطالة عدم وجود عمل في مجتمع ما للراغبين فيه والقادرين عليه، وهي ظاهرة طبيعية في اقتصاد أي دولة، إذ من المستحيل الوصول إلى التوظيف الكامل. ولكن لكي تُعد ظاهرة صحية مقبولة، يجب أن تبقى في حدود نسب منخفضة، لأن ارتفاع معدلات البطالة يُعد من أهم وأخطر المؤشرات على التخلف الاقتصادي [٢٨].

والجدير بالذكر أن نص المادة (٤) من قانون العمل رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٥ ينص على أن "العمل حق لكل مواطن قادر عليه، وتعمل الدولة على توفيره على أساس تكافؤ الفرص دونما أي نوع من أنواع التمييز".

وقد منح النص حق العمل لجميع المواطنين القادرين عليه على أساس المساواة المطلقة، ثم انتهت المادة المذكورة بمنح حق العمل على أساس المساواة النسبية وتكافؤ الفرص، وفي الحالتين يحكمها مبدأ عدم التمييز. وهذا ما أكدته المادة (٢٢/أولًا) من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥، التي نصت على أن "العمل حق لكل العراقيين بما يضمن لهم حياة كريمة".

ومن أبرز أسباب البطالة التي يمكن ملاحظتها في الدول العربية المنتجة للنفط، الاتكاء على الثروات الطبيعية والاسترخاء في استهلاكها، والتورط في البذخ والنزعة الاستهلاكية المادية، وهو ما يُشبه ما حدث في المجتمع الهولندي في النصف الأول من القرن العشرين. ومن أسباب البطالة أيضًا انخفاض مستوى التعليم والتدريب المهني، وزيادة السكان غير المخططة، والهجرة من الريف إلى المدن، والمحسوبية، والفساد الإداري[٢٩].

كما يعرف العاطل فقها بأنه كل شخص قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الاجر السائد، ولكن لا يجد هذا العمل[٣٠]، ويعرف قانونا العاطلون عن العمل هم الباحثون عن فرص العمل المسجلون في قاعدة بيانات دائرة العمل والتدريب المهني[٣١]. كما أن للبطالة عدة أشكال، منها البطالة الإجبارية، وهي من أخطر أنواع البطالة، إذ تكون الدولة مسؤولة عنها، وتظهر عندما تكون عاجزة عن توفير فرص عمل للقادرين على العمل بالأجر السائد في السوق. أما البطالة الاختيارية، فتظهر نتيجة انخفاض الأجر، وعدم رغبة العاملين في العمل بهذا الأجر. وتوجد أيضًا البطالة الموسمية، وهي التي تحدث في موسم معين، مثل حالة المزارعين الذين ينشط عملهم في فصل دون آخر. أما البطالة الدورية، فتنشأ نتيجة الأداء الاقتصادي العام والتقلبات الاقتصادية التي تصيب الاقتصاديات الرأسمالية[٣٢]، والبطالة السلوكية، والبطالة الهيكلية، وهي البطالة التي "تنتج بسبب التغيرات الهيكلية في تنظيم الاقتصاد الوطني، وعدم التوافق بين فرص العمل المتاحة والمؤهلات وخبرات الأفراد الراغبين في العمل والباحثين عنه".أما البطالة المقنّعة،

فتتمثل بحالة من يؤدي عملًا ثانويًا لا يوفر له كفايته من سبل العيش، أو أن بضعة أشخاص يؤدون عملًا يمكن أن يؤديه فرد واحد أو اثنان منهم"[٣٣].

تتولد عن البطالة عدة آثار على الصعيدين الشخصي والاجتماعي والاقتصادي، تتمثل في الفقر، والانحراف، والجريمة، والاكتئاب، والإحباط، والكلالة المهنية، والانضغاط الاقتصادي، وضعف الانتماء، وهجرة الكفاءات، والطلاق، والعزلة عن الأهل، وقد تتحول إلى عداء للمجتمع[٣٤].

وقد تحملت بعض المصارف الحكومية مسؤولية تبني برامج تمويل المشاريع الصغيرة من خلال إصدار القوانين والتشريعات التي بموجبها تم تأسيس عدد من المصارف والصناديق الداعمة لهذه المشروعات، ومنها: مصرف الرافدين، مصرف الرشيد، الذي شمل تمويل المشاريع الصغيرة وتقديم القروض الميسرة بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، التعاون مع وزارة الصناعة والمعادن – مديرية التنمية واتحاد الصناعات العراقي، قروض المصارف المتخصصة مثل المصرف الزراعي والمصرف الصناعي.

وأخيرًا، صدر قانون دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل رقم ١٠ لسنة ٢٠١٢، والذي جعل من أهدافه الرئيسية القضاء على البطالة والفقر، حيث نصت المادة (٥) على أن:

"يهدف هذا القانون إلى ما يأتي:

أولا– تأمين فرص عمل جديدة وتقليص حجم البطالة.

ثانيا– تقديم الدعم للراغبين بالعمل والقادرين عليه من المشمولين بأحكام هذا القانون وخصوصا المناطق الأكثر فقرا....."

كما لا ننسى في بحثنا هذا تسليط الضوء على دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال أبعاد اجتماعية وبيئية واقتصادية متعددة. وفيما يتعلق بدور المصارف الإسلامية في مكافحة البطالة والفقر وتحقيق التنمية المستدامة، فإنها تقدم القروض الحسنة والتمويل من خلال صيغ مثل المزارعة والمضاربة والمشاركة، وهو ما نصت عليه المادة (٢/ثالثًا) من قانون المصارف الإسلامية رقم (٤٣) لسنة ٢٠١٥

المطلب الثاني: دور المشاريع الصغيرة في التقليل من حالات الفقر

يُعتبر الفقر عدوًا أساسيًا للتنمية المستدامة، إذ يزداد عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر، مما يشكل عبئًا على تحقيق التنمية المستدامة وأهدافها. هؤلاء الأفراد يستنزفون موارد الطبيعة لتلبية حاجاتهم، حيث يقومون بقطع الأشجار بصورة مفرطة لأغراض التدفئة وغيرها من الممارسات التي تترك آثارًا سلبية على البيئة. لذا، يجب أن تكون أولوية الدول النامية في تحقيق التنمية المستدامة التوجه إلى المناطق الريفية الفقيرة للحد من عدد الفقراء وتحسين أوضاعهم[٣٥]، ومنحهم فرص عمل من خلال عدة طرق منها تقديم القروض للمشروعات الصغيرة بوصفها واحدة من المعالجات

لحالات الفقر المتفاقمة، ويعرف الفقر بأنه الحرمان المادي في الحصول على الحد الأدنى من الاحتياجات الإنسانية والذي تتجلى أبرز مظاهره في انخفاض استهلاك الغذاء كمّا ونوعا وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي. كما ويعني الفقر يعني فقر القدرات الذي يكمل مقاييس الفقر المرتبطة بالدخل ويقصد بذلك افتقار المرء إلى القدرة أن يكون جيد التغذية وموفور الصحة والافتقار إلى القدرة على التعلم واكتساب المعارف[٣٦].

يولّد الفقر العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية، حيث يُعتبر من أخطر الآفات الاجتماعية بسبب تأثيراته الضارة وانعكاساته على الاقتصاد والمجتمع. فعندما يكون المجتمع فقيرًا، يذهب الدخل القومي إلى إطعام الأفواه الجائعة بدلًا من أن يُستثمر في التنمية والبناء، مما يجعل تحقيق التنمية المنشودة أمرًا مستحيلاً في ظل الفقر. كما تؤدي زيادة الديون والقروض الفردية لسد الاحتياجات الاستهلاكية الضرورية إلى تهميش خطط النهضة والبناء والتعمير، إذ يفتقر الفقراء إلى القدرة على المنافسة في السوق فيخضعون لشروط الأغنياء والشركات الكبرى، مما يخلق حالة من الاستغلال والاحتكار، وبالتالي يتسع الفارق بين الفقراء والأغنياء، ويزداد الفقر فقراً والغنى غنىً[٣٧]. يُعتبر الفقر الأثر الأهم للبطالة، وهو ظاهرة مركبة ناتجة عن عدة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية، ومعالجتها ليست بالأمر البسيط. وقد عُقدت عدة مؤتمرات عالمية لمعالجة هذه الظاهرة، من أهمها "مؤتمر القمة العالمي حول التنمية الاجتماعية" في كوبنهاجن عام ١٩٩٥، والذي التزمت به (١١٧) دولة من خلال وضع برنامج لمعالجة الفقر. كما انعقد عام ١٩٩٧ مؤتمر عالمي حول القروض الصغيرة ومدى مساهمتها في معالجة الفقر والمرض والأمية. واستضافت المغرب عام ٢٠٠٠ مؤتمرًا عالميًا حمل شعار "المدن المنتجة والشاملة: نحو مدن للجميع" من أجل معالجة الفقر، إذ تلعب المشاريع الصغيرة دورًا هامًا في الحد من الفقر من خلال تأثيرها على المستوى الصحي عبر توليد الدخل وتوجيه الاهتمام إلى القضايا الصحية، كما تسهم في الحد من الفقر عبر تحسين المستوى التعليمي، وتمكين المرأة، وتقوية التواصل مع المجتمع[٣٨]. وهذا ما أكده قانون دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل رقم ١٠ لسنة ٢٠١٢، حيث خصص مبلغ مائة وخمسين مليار دينار عراقي لتمويل ودعم المشاريع الصغيرة، كما نصت المادة (١) من هذا القانون على أن "رأس مال الصندوق بموجب المادة (١) منه مائة وخمسون مليار دينار عراقي تمول من الخزينة العامة". ويسمى هذا الصندوق بصندوق دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل[٣٩]، حيث جعل هذا القانون من أهدافه الرئيسة القضاء على البطالة والفقر بكافة الوسائل والسبل ذلك بموجب المادة(٥)

الخاتمة

وفي ختام هذا البحث توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات يمكن تلخيصها بالآتي:

النتائج

بعد الانتهاء من بحثنا توصلنا إلى العديد من النتائج أهمها الآتي:

١-يؤدي القانون دورا حيويا في تحقيق التنمية المستدامة من خلال توفير اطار قانوني يحمي حقوق الافراد واصحاب المشاريع الصغيرة ويعزز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي مما يشجع على الاستثمار والنمو الاقتصادي ويسهم في بناء مجتمع مستدام.

٢-المشاريع الصغيرة اهمية اقتصادية تتمثل في الحد من البطالة من خلال توفير فرص عمل لعدد كبير من العاطلين مما يؤدي إلى خلق تنوع في مصادر الدخل وتنمية المواهب ورفع المستوى المعاشي للفئات الفقيرة،

٣- السياسة الائتمانية متشددة في منح القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المتمثلة بارتفاع معدل الفائدة، وكذلك من حيث الضمانات ومدد التسديد ادى إلى انخفاض حجم التمويل الممنوح للمشروعات الصغيرة.

٤-للمشروعات الصغيرة دور في الحد من الفقر وذلك من خلال رفع مستوى الدخل مما يؤثر بصورة ايجابية على الناتج المحلي، ومن خلال التأثير في المستوى الصحي والتعليمي.

٥-عدم وجود دعم وتشجيع حقيقي من قبل الدولة لمنتجات المشروعات الصغيرة من خلال التعاقد معها اذ تفضل اغلب الجهات الحكومية المنتجات الاجنبية المستورة.

التوصيات

كما لدينا بعض التوصيات التي نوصي بها من أجل تحقيق هدف التنمية المستدامة وتتلخص بالآتي:

١-لا بد من وجود اليات قانونية مفعلة كجزء من الجهاز الرقابي فقوانين الاستثمار والعمل والرعاية الاجتماعية والبيئة وانظمتها يجب ان تتكامل في رؤية قانونية تمكن من ضبط العملية التنموية والسير بها إلى الامام من خلال تشريع القوانين التي تعمل على تحقيق اهداف التنمية المستدامة كما يتطلب وجود مؤسسات قانونية مدركة لأهمية هذه التنمية و مؤهلة بكوادرها لتطبيق القوانين على ارض الواقع.

٢-نوصي بصياغة تعريف قانوني للمشاريع الصغيرة وايراده في قانون دعم المشاريع الصغيرة ونحن نقترح ان يعرف على انها

٣- نوصي بإيجاد تعريف قانوني للتنمية المستدامة وتطبيق القوانين المتعلقة بها والمحافظة على تحقيق هذه التنمية على المدى البعيد ويجب تشريع القوانين التي تستوجبها التنمية المستدامة .

٤-نقترح ايجاد معالجة واضحة من قبل المشرع فيما يخص تمويل المشروعات الصغيرة وفق القوانين المصرفية، من خلال منح القروض الميسرة للمشاريع الصغيرة بشروط بسيطة واجراءات سهلة مع ضرورة تخفيض سقف متطلبات وشروط الاقراض وزيادة حجم المبالغ القروض الممنوحة من قبل المصارف وعدم تحديدها بمبلغ معين مع الاخذ بنظر الاعتبار زيادة المدة الزمنية للقرض، لكي يستفاد منها اكبر شريحة ممكنة من الفقراء والعاطلين عن العمل.

٥-ينبغي على المصارف الحكومية ان تعمل على استحداث وحدة اقراض متخصصة تتولى مهمة اقراض المشاريع الصغيرة.

٦-كذلك العمل على نشر الوعي المصرفي سواء بالنسبة للعاملين من حيث نوعية وطبيعة الخدمة المصرفية المقدمة (تنمية الموارد البشرية)، وبالنسبة للعميل من حيث التعاملات ومدى التزامه باتباع الاجراءات والشروط الواجبة، و العمل على نشر الوعي الاستثماري على اهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في القضاء على البطالة والفقر.

٧-دعم وتشجيع المشاريع المنتجة وتسهيل طرق ومنافذ التسويق لمنتجاتها.

الهوامش

(١)عباس مهدي الهادي، المؤسسات الصغيرة، المفهوم، الدور المرتقب، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري (القسطنطينة)، العدد ١١، السنة ١٩٩٩، ص ٥.

(٢)(American Institute of Public Accountants (AICPA، www.aicpa.org 2010، تاريخ الزيارة في ٢٠٢٣/٧/٣.

(٣) حسين عبد المطلب الأسرج، مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر، مطابع مؤسسة الأهرام، الأهرام الاقتصادي، العدد ٢٢٩، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٧.

(٤) الجامعة العربية، منظمة العمل العربية، المنتدى العربي للتشغيل، ورقة عمل دور المنشأة الصغيرة والمتوسطة في تخفيف أزمة البطالة، ٢٠٠٩، ص ١٠. منشور على الموقع الإلكتروني: http://www.alolabor.org

(٥) وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات – المجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠١٠، ص ١٠١. منشور على موقع الوزارة الرسمي.

(٦) منى صابر فاضل حسن، المشروعات الصغيرة والمتوسطة: الخصائص والمميزات والتحديات، المجلة العلمية لكلية الآداب – جامعة الوادي الجديد، في ٢٠٢٠/٩/٢٤، ص ٢٦٦، متاحة على الموقع الإلكتروني: https://jounals.ekb.eg

(٧) قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة المصري رقم (١٥٢) لسنة ٢٠٢٠.

(٨) أيمن العشعوش وكروج عدنان زريق، المشروعات الصغيرة ودورها في حل مشكلة الفقر، مجلة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٢)، العدد (٤)، ٢٠١٨، ص ١٥٦.

(٩) المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، التنمية المستدامة، في ٢٠١٦/٢/١٢، متاح على الموقع الإلكتروني: https://hrdiscussion.com

(١٠) ندوة هلال جودة وعواطف عبد الرحمن فرج بدراوي، تحليل اتجاهات التنمية المستدامة في ظل أجندة ٢٠٣٠ في العراق، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمّان – الأردن، ٢٠٢٣، ص ١٢.

(١١) تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية المستدامة البشرية، ١٩٩٠، نيويورك.

(١٢) وثيقة الأمم المتحدة "تحول عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠" اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه الخطة عام ٢٠١٥، وهي بمثابة دعوة عالمية للعمل للقضاء على الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام؛ مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ٢٠١٧، ص ٨٩.

(١٣)عثمان محمد غنيم وماجدة أبو الزنط، التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠١٠، ص ٣٩.

(١٤) طارق الحاج، مبادئ التمويل، الطبعة الأولى، الأردن، ٢٠١٠، ص ٢١.

(15)Torre and Vonto ،Microfinance Industry ،2006: 2 www.tijiara-irag.com

(١٦) أحمد دهشان، المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة خاصة في الدول النامية، الجزائر، ٢٠١٧، www.AHMDDASHAN.COM

(١٧) سامح عبد الوهاب، البطالة في المجتمع الحضري للقاهرة الكبرى، كلية الآداب – جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١.

(١٨)شادي يوسف العبد الله، ساهر محمد عدوس، دور المشاريع الصغيرة في الحد من الفقر والبطالة للمستفيدين من قروض التنمية في محافظة إربد، ٢٠١٧، ص ٣٣٥.

(١٩) أحمد حسين بتال، محمد مزعل الراوي، وسام حسين علي، دور المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق، جامعة الأنبار، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، بحث منشور في مجلة جامعة الأنبار الاقتصادية والإدارية، المجلد ٤، العدد ٧ لسنة ٢٠١١، ص ٤٨.

(٢٠) محمد العاني وثائر المعموري، استراتيجية دعم وتطوير الصناعات الصغيرة في ضوء مبادرة القروض الصغيرة في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد ١٦، العدد ٥٨، ٢٠١٠، ص ٨٧.

(٢١) الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، برنامج تجارة للتنمية الاقتصادية، النهوض بتنمية القطاع الخاص في العراق، ٢٠١٠، ص ١-٢.

(٢٢) إحصائية شهرية للشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة، ٢٠٠٩، ص ١-٢.

(٢٣) الموقع الرسمي لمصرف الرشيد الإلكتروني.

(24) https://rasheedbank.gov

(٢٥) وهو ما نصّت عليه المادة (٩) من هذا القانون: ((يتولى المجلس لتحقيق أهداف هذا القانون المهام الآتية: أولًا – اقتراح سياسة الإقراض والتسديد وفق هذا القانون. ثانيًا – الموافقة على القروض والتسهيلات وفق ضوابط يضعها لهذا الغرض. ثالثًا – تنمية المشروعات الصغيرة من خلال.....))

(٢٦) قانون رقم (١٤) لسنة ٢٠٢٣: "المادة -١- يُلغى نص البندين (ثالثًا) و(رابعًا) من المادة (١) من قانون دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل رقم (١٠) لسنة ٢٠١٢، ويحل محلها ما يأتي: ثالثًا: القرض هو مبلغ بدون فائدة، ويكون مقداره كالآتي: مبلغ القرض (٢٠,٠٠٠,٠٠٠) عشرون مليون دينار عراقي على أن يتم تشغيل عامل واحد مع رب العمل في المشروع. مبلغ القرض (٣٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثون مليون دينار عراقي على أن يتم تشغيل (٢) عاملين مع رب العمل في المشروع. مبلغ القرض (٥٠,٠٠٠,٠٠٠) خمسون مليون دينار عراقي على أن يتم تشغيل (٣) ثلاثة عمال مع رب العمل في المشروع. إلزام من يستلم القرض بتسجيل العمال بدائرة التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال.

(٢٧) يحيى سعد حمادة صالح القبائلي، المشروعات الصغرى والمتوسطة: أهميتها والمعوقات التي تواجهها في ليبيا، جامعة بنغازي، كلية الآداب والعلوم، عدد ٣٧، ٢٠١٧، ص ٥؛ أحمد دهشان، مصدر سابق.

(28) Sandada ،Strategic Planning dimensions in small and medium enterprises (SMEs) in South Africa: their relative importance and variations in selected demographic variables ،2015 ،ECoFoRUm ،4(1): 59-68.

(٢٩) مجيد علي حسين، سعيد عبد الجبار، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، عمّان، الأردن، ٢٠٠٤، ص ٢٣٦.

(٣٠) عبد الله بن عبد الرحمن البريدي، التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، العبيكان، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٥، ص ١٩٨.

(٣١) مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٧، ص ٢٩٦.

(٣٢) المادة ١/رابعًا من التعديل الأول رقم (١٤) لسنة ٢٠٢٣ لقانون دعم المشاريع الصغيرة رقم (١٠) لسنة ٢٠١٢.

(٣٣) محمد حسين عبد القوي، البطالة: المشكلة والعلاج، مملكة البحرين، ٢٠١١، ص ٤؛ مراد فالح، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في معالجة مشكلة البطالة في العراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص ٦٦.

(٣٤) انظر في ذلك مصطفى يوسف كافي، مصدر سابق، ص ٢٩٧.

(٣٥) فاتن علي منصور، رسالة ماجستير بعنوان البطالة وأثرها على التنمية الاجتماعية، جامعة تشرين، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الإحصاء، ٢٠١٤، ص ٩٨.

(٣٦) مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، مصدر سابق، ص ١٢٢.

(٣٧) أحمد النجار، الفقر في الوطن العربي، مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١٦.

(٣٨) أحمد النجار، مصدر سابق، ص ١٨.

(٣٩) المادة (٣/أولًا) منه يؤسس في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية صندوق يُسمى (صندوق دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل)...

قائمة المراجع

القوانين والتعليمات

١. دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥

٢. قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤

٣. قانون المصارف العراقي رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤

٤. قانون المصارف الإسلامية رقم (٤٣) لسنة ٢٠١٥

٥. قانون الاستثمار الصناعي (٢٠) لسنة ١٩٩٨

٦. قانون العمل رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٥

٧. قانون دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل رقم ١٠ لسنة ٢٠١٢ المعدل بموجب قانون رقم (١٤) لسنة ٢٠٢٤.

٨. تعليمات البنك المركزي رقم ٣ لسنة ٢٠١٠ منشورة في جريدة الوقائع العراقية رقم ٤١٦٤ في ٢٠١٠/٩/٢٠

الكتب

١. أحمد النجار، الفقر في الوطن العربي، مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية بالاهرام، القاهرة، ٢٠٠٥

٢. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية المستدامة البشرية، ١٩٩٠، نيويورك، ١٩٩٠.

٣. جبر هشام، المدخل للعلوم المالية والمصرفية، منشورات بيت المقدس، ٢٠٠٢.

٤. حسين عبد المطلب الاسرج، مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر، مطابع مؤسسة الاهرام، الاهرام الاقتصادي، العدد٢٢٩، القاهرة، ٢٠٠٦.

٥. سامح عبد الوهاب، البطالة في المجتمع الحضري للقاهرة الكبرى، كلية الآداب- جامعة القاهرة، ٢٠٠٢.

٦. شادي يوسف العبدالله، ساهر محمد عدوس، دور المشاريع الصغيرة في الحد من الفقر والبطالة للمستفيدين من قروض التنمية في محافظة اربد، ٢٠١٧.

٧. طارق الحاج، مبادئ التمويل، الطبعة الأولى، الاردن، ٢٠١٠.

٨. عبد الله بن عبد الرحمن البريدي، التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، العبيكان، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٥.

٩. عثمان محمد غنيم و ماجدة أبو الزنط، التنمية المستديمة فلسفتها واساليب تخطيطها وادوات قياسها، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠.

١٠. مجيد علي حسين ، سعيد عبد الجبار، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الاردن،٢٠٠٤.

١١. محمد حسين عبد القوي، البطالة المشكلة والعلاج، مملكة البحرين ، ٢٠١١؛ مراد فالح، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودوره في معالجة مشكلة البطالة في العراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد ،٢٠٠٨.

١٢. مدحت ابو النصر و ياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ٢٠١٧.

١٣. مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠١٧.

١٤. ندوة هلال جودة وعواطف عبدالرحمن فرج بدراوي، تحليل اتجاهات التنمية المستدامة في ظل اجندة ٢٠٣٠ في العراق، الطبعة الأولى، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان –الاردن، ٢٠٢٣.

١٥. الوكالة الامريكية للتنمية الدولية، برنامج تجارة للتنمية الاقتصادية، النهوض بتنمية القطاع الخاص في العراق،٢٠١٠

١٦يحيى سعد حمادة صالح القبائلي، المشروعات الصغرى والمتوسطة : اهميتها والمعوقات التي تواجهها في ليبيا، جامعة بنغازي، كلية الآداب والعلوم، عدد٣٧، ٢٠١٧، ؛ احمد دهشان، المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة خاصة في الدول النامية، جامعة الجزائر، ٢٠١٧.

المجلات والدوريات

١. أحمد حسين بتال، محمد مزعل الراوي، وسام حسين علي، دور المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق، جامعة الانبار، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، بحث منشور في مجلة جامعة الانبار الاقتصادية والادارية، المجلد ٤ العدد ٧ لسنة ٢٠١١

٢. عباس مهدي الهادي، المؤسسات الصغيرة، المفهوم، الدور المرتقب، مجلة العلوم الانسانية، جامعة منتوري (القسطنطينة) العدد ١١، السنة ١٩٩٩.

٣. منى صابر فاضل حسن، المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخصائص والمميزات والتحديات، المجلة العلمية لكلية الآداب– جامعة الوادي الجديد في ٢٠٢٠/٩/٢٤متاحة على الموقع الالكتروني https://jounals.ekb.eg .

٤. أيمن العشعوش و كروج عدنان زريق، المشروعات الصغيرة ودورها في حل مشكلة الفقر، مجلة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية– سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٢) العدد (٤) ٢٠١٨.

٥. منى صابر فاضل حسن، المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخصائص والمميزات والتحديات، المجلة العلمية لكلية الآداب– جامعة الوادي الجديد في ٢٠٢٠/٩/٢٤، ص ٢٦٦، متاحة على الموقع الالكتروني https://jounals.ekb.eg

٦. محمد العاني وثائر المعموري، استراتيجية دعم وتطوير الصناعات الصغيرة في ضوء مبادرة القروض الصغيرة في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد ١٦، العدد ٥٨ ، ٢٠١٠

٧. احصائية شهرية للشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة، ٢٠٠٩

٨. الجامعة العربية، منظمة العمل العربية، المنتدى العربي للتشغيل، ورقة عمل دور المنشأة الصغيرة والمتوسطة في تخفيف ازمة البطالة، ٢٠٠٩.
٩. وزارة التخطيط– الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات– المجموعة الاحصائية السنوية لعام ٢٠١٠.

الرسائل والأطاريح

١. فاتن علي منصور، رسالة ماجستير بعنوان البطالة واثرها على التنمية الاجتماعية، جامعة تشرين، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاحصاء، ٢٠١٤، ص ٩٨

المواقع الالكترونية

١. الموقع الرسمي لمصرف الرشيد العراقي https://rasheedbank.gov .
٢. أحمد دهشان، المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة خاصة في الدول النامية، ٢٠١٧، متاح على الموقع الالكتروني www.AHMDDASHAN.COM
٣. المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، التنمية المستدامة، في ٢٠١٦/٢/١٢، متاح على الموقع الالكتروني https://hrdiscussion.com

المصادر الأجنبية

1-American Institute of Public Accountants (AICPA) 2010 www.aicpa.org
2-Sandada ،Strategic Planning dimensions in small and medium enterprises (SMEs) in South Africa: their relative importance and variations in seleceted demographic variables ،2015 ،ECoFoRUm،4(1): 59-68
3-Torre and Vonto ،Microfinance Industry ،2006: 2 www.tijiara-irag.com

References

Laws and Regulations

1-The Constitution of the Republic of Iraq(٢٠٠٥)
2-Central Bank of Iraq Law No. (56) of 2004
3-Iraqi Banking Law No. (94) of 2004
4-Islamic Banking Law No. (43) of 2015
5-Industrial Investment Law No. (20) of 1998
6- Labor Law No. (37) of 2015
7-Income-Generating Small Projects Support Law No. (10) of 2012 ،amended by Law No. (14) of 2024
8-Central Bank of Iraq Instructions No. (3) of 2010 ،published in the Iraqi Official Gazette No. 4164 on 20/9/2010

Books

1-Ahmed Al-Najjar ،Poverty in the Arab World ،Center for Strategic and Political Studies ،Al-Ahram ،Cairo ،2005.
2-United Nations Development Programme (UNDP) ،Human Development Report ،New York ،1990.
3-Jabr Hisham ،Introduction to Financial and Banking Sciences ،Bayt Al-Maqdis Publications ،2002.
4-Hussein Abdul-Muttalib Al-Asraj ،The Future of Small Enterprises in Egypt ،Al-Ahram Economic Press ،Issue 229 ،Cairo ،2006.
5-Sameh Abdel-Wahab ،Unemployment in the Urban Society of Greater Cairo ،Faculty of Arts ،Cairo University ،2002.
6-Shadi Yousef Al-Abdullah & Saher Muhammad Adous ،The Role of Small Enterprises in Reducing Poverty and Unemployment for Beneficiaries of Development Loans in Irbid Governorate ،2017.
7-Tariq Al-Hajj ،Principles of Finance ،1st Edition ،Jordan ،2010.
8-Abdullah bin Abdulrahman Al-Buraidi ،Sustainable Development ،1st Edition ،Al-Obeikan ،Saudi Arabia ،2015.
9-Osman Mohammed Ghunaim & Majda Abu Al-Zant ،Sustainable Development: Its Philosophy ،Planning Methods ،and Measurement Tools ، 1st Edition ،Dar Saffa for Publishing and Distribution ،Amman ،2010.
10-Majid Ali Hussein & Saeed Abdul-Jabbar ،Introduction to Macroeconomic Analysis ،1st Edition ،Dar Wael for Printing and Publishing ، Amman ،Jordan ،2004.
11-Mohammed Hussein Abdul-Qawi ،Unemployment: The Problem and Solutions ،Kingdom of Bahrain ،2011; Murad Faleh ،Small and Medium Enterprises and Their Role in Addressing Unemployment in Iraq ،Master's

Thesis ،College of Administration and Economics ،University of Baghdad ، 2008.

12-Medhat Abu Al-Nasr & Yasmin Medhat Mohammed ،Sustainable Development ،1st Edition ،Arab Group for Training and Publishing ،2017.

13-Mustafa Youssef Kafi ،Sustainable Development ،1st Edition ،Dar Al-Akademiyoun for Publishing and Distribution ،Jordan ،2017.

14-Nadwa Hilal Jawda & Awatif Abdulrahman Faraj Badrawi ،Analysis of Sustainable Development Trends Under Agenda 2030 in Iraq ،1st Edition ، Dar Al-Ayyam for Publishing and Distribution ،Amman ،Jordan ،2023.

15-USAID ،Trade for Economic Development Program: Advancing Private Sector Development in Iraq ،2010.

16-Yahya Saad Hamada Saleh Al-Qabaili ،Micro and Small Enterprises: Their Importance and Challenges in Libya ،University of Benghazi ،Faculty of Arts and Sciences ،Issue 37 ،2017; Ahmed Dahshan ،Challenges Facing Small Enterprises ،Especially in Developing Countries ،University of Algiers ، 2017.

Journals and Periodicals

1-Ahmed Hussein Batal ،Mohammed Muz'al Al-Rawi ،& Wissam Hussein Ali ،The Role of Private Banks in Financing Small and Medium Enterprises in Iraq ،University of Anbar ،College of Administration and Economics ، Department of Economics ،published in Al-Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences ،Vol. 4 ،No. 7 ،2011.

2-Abbas Mahdi Al-Hadi ،Small Institutions: Concept and Expected Role ، Journal of Human Sciences ،University of Mentouri (Constantine) ،Issue 11 ، 1999.

3-Mona Saber Fadel Hassan ،Small and Medium Enterprises: Characteristics ،Advantages ،and Challenges ،Scientific Journal of the Faculty of Arts ،New Valley University ،24/9/2020 ،available at: https://journals.ekb.eg.

4-Ayman Al-Ash'oush & Krouj Adnan Zureiq ،Small Enterprises and Their Role in Solving Poverty ،Tartous Journal for Research and Scientific Studies – Economic and Legal Sciences Series ،Vol. 2 ،No. 4 ،2018.

5-Mona Saber Fadel Hassan ،Small and Medium Enterprises: Characteristics ،Advantages ،and Challenges ،Scientific Journal of the Faculty of Arts ،New Valley University ،24/9/2020 ،p. 266 ،available at: https://journals.ekb.eg.

6-Mohammed Al-Ani & Thaer Al-Ma'mouri ،A Strategy for Supporting and Developing Small Industries in Light of the Microfinance Initiative in Iraq ، Journal of Economic and Administrative Sciences ،University of Baghdad ، Vol. 16 ،No. 58 ،2010.

7-Monthly Statistics of the Iraqi Company for Small Projects Financing ، 2009.

8-Arab League ،Arab Labor Organization ،Arab Employment Forum ، Working Paper on the Role of Small and Medium Enterprises in Alleviating Unemployment ،2009.

٩9-Ministry of Planning – Central Statistical Organization ،Annual Statistical Report ،2010.

Theses and Dissertations

1-Faten Ali Mansour ،Master's Thesis: Unemployment and Its Impact on Social Development ،Tishreen University ،College of Administration and Economics ،Department of Statistics ،2014 ،p. 98.

Websites

1-Official website of Al-Rasheed Bank ،Iraq: https://rasheedbank.gov.

2-Ahmed Dahshan ،Challenges Facing Small Enterprises ،Especially in Developing Countries ،2017 ،available at: www.AHMDDASHAN.COM.

3-Arab Forum for Human Resource Management ،Sustainable Development ، 12/2/2016 ،available at: https://hrdiscussion.com.